التنمية

اولا: التنمية في النظام الرأسمالي

جوهر النظرية الرأسمالية المناداة بوجوب توفر الحرية الاقتصادية وعدم السماح للدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي . لقد عجز نظام الحرية الاقتصادي عن تحقيق الأهداف العامة للمجتمع في القضاء على الكساد والبطالة والوصول الى التوظف الكامل الذي كان يبشر به أصحاب هذه النظرية (التقليديون) حيث ان التوازن في الاقتصاد قد يتحقق عند مستوى اقل من مستوى التوظف الكامل وبالتالي يصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ضرورياً من خلال تبني بعض السياسات المالية والنقدية والإنتاجية والتجارية المناسبة .

لقد نادى كينز بضرورة زيادة الطلب الفعال (الاستهلاك والاستثمار) ثم دعم هذا المطلب بوجوب زيادة الانفاق الحكومي وذلك لانتشال الاقتصاد من حالة الكساد التي لازمته خلال تلك الفترة .

تبنى النظرية الرأسمالية على افتراضات قد لا تتوفر جميعها في الدول النامية وبالتالي لا تقدم الحلول المناسبة لمشاكل التخلف في دول العالم الثالث لكنها من جهة أخرى تفسح المجال امام الحكومات للتدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق التخطيط وتبني السياسات الضرورية للسير بالاقتصاد نحو الهدف المنشود .

لقد تعددت النظريات الاقتصادية في التنمية وأساليب التخطيط مما أوجد الحافز لدى المؤولين وكتاب التنمية في الدول النامية للعمل على إيجاد نظريات ونماذج تنمية اقتصادية / اجتماعية بديلة تتفق مع قيم و ظروف مجتمعاتهم

تعرف التنمية الاقتصادية بانها تلك العملية التي بمقتضاها يتزايد الدخل الفردي الحقيقي لمدة طويلة على أن لا تزيد اعداد من هم تحت خط الفقر ولا يزداد توزيع الدخل سوءاً يعني ان التنمية هي عملية حركية (ديناميكية) تتفاعل فيها عدة قوى ومتغيرات تهدف الى رفع معدلات دخل الفرد الحقيقي لمدة طويلة

تعرف التنمية الاقتصادية بانها تلك العملية التي بمقتضاها يتزايد الدخل الفردي الحقيقي لمدة طويلة على أن لا تزيد اعداد من هم تحت خط الفقر ولا يزداد توزيع الدخل سوءاً يعني ان التنمية هي عملية حركية (ديناميكية) تتفاعل فيها عدة قوى ومتغيرات تهدف الى رفع معدلات دخل الفرد الحقيقي لمدة طويلة

وهذا بحد ذاته ليس كافياً ولو لمدة طويلة لتحقيق التنمية الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية تهدف الى كسر طوق التخلف الاقتصادي والاجتماعي وقهر الفقر والجهل والمرض والحد من البطالة وتحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل والثروة وهذا يتطلب تغييرات هيكلية في المجتمع بأبعاده المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية

تحقيق اهداف التنمية يتطلب :

1 - العمل على زيادة كمية وكفاءة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي يأتي في مقدمتها عنصري العمل ورأس المال .

2 – حسن اختيار وتطوير الأساليب الفنية للإنتاج (التقنية) سواء فيما يتعلق بطرق الإنتاج أو الأداء الإداري .

3 – تفهم المتجمع وتقبله لأهداف التنمية وأساليب تحقيقها ومن ثم تفاعله وتعاونه في تحقيق هذه الأهداف لذا ينبغي ان يكون تحقيق هذه الأهداف متسقة مع الاطار العقائدي والخلقي والبيئي لهذا المجتمع.

تحقيق اهداف التنمية يتطلب :

1 - العمل على زيادة كمية وكفاءة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي يأتي في مقدمتها عنصري العمل ورأس المال .

2 – حسن اختيار وتطوير الأساليب الفنية للإنتاج (التقنية) سواء فيما يتعلق بطرق الإنتاج أو الأداء الإداري .

3 – تفهم المتجمع وتقبله لأهداف التنمية وأساليب تحقيقها ومن ثم تفاعله وتعاونه في تحقيق هذه الأهداف لذا ينبغي ان يكون تحقيق هذه الأهداف متسقة مع الاطار العقائدي والخلقي والبيئي لهذا المجتمع.

ثانياً – مفهوم التنمية في الإسلام

لتحقيق التنمية الاقتصادية لأفراد المجتمع المسلم فينبغي أن تتسق الأهداف والوسائل مع تعاليم الشريعة الإسلامية التي ارسيت دعائمها في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وليس هناك مايمنع من الاستفادة من بعض المفاهيم الوضعية لمواجهة مشكلة التخلف الاقتصادي طالما ان هذه الأفكار لا تتعارض مع مبادئ الإسلام .

وبناءاً على النصوص الشرعية فان وفرة الرزق والخيرات دالة للاستغفار حيث يزداد الرزق بالاستغفار ويقل بالمعصية ولاتعني المجتمعات الكافرة لايمكن ان تحقق تقدماً اقتصادياً وحضارياً ولكن نهايتها ستكون سيئة اذا تعد الة الطرق القويم فالقرآن يتحدث عن بعض المجتمعات السابقة التي بلغت مراحل عالية من التطور وانما الى حين .

من هذا المنطلق ينبغي أن يكون للتنمية في الدول الإسلامية مفاهيمها الخاصة

1 – التقوى والاستغفار والاستقامة (التقييم الذاتي) هي من أساسيات التنمية الاقتصادية في المفهوم الإسلامي وهذا لا يعني عدم اعمال الفكر في كيفية كسر اطار التخلف الاقتصادي والاجتماعي فالتدبر وإعمال العقل مطلوب لكن يجب يتسق هذا الفكر مع قيم وتعاليم الإسلامي .

2 – التنمية والتعمير واجبة في الفكر الإسلامي ولفظ العمارة يحمل في مضمونه التنمية الاقتصادية والنهوض بالمجتمع في مختلف مجالات الحياة الإنسانية وهذا جوهر ماتسعى اليها نظريات التنمية الاقتصادية لذلك فالعمارة أكثر أكثر شمولية من مفهوم التنمية الاقتصادية .

3 – فالإسلام يحث على العمل بل ويقدسه .

4 – ترشيد الاستهلاك واستخدام الموارد .

5 – ينهي عن الاحتكار والاستغلال بكل صوره .

5 – يعمل من خلال الزكاة وغيرها على إعادة توزيع الدخل بما يحقق العدال الاجتماعية المطلوبة .

ثالثاً – ركائز التنمية الاقتصادية

1 – صلاحية المناخ الاقتصادي والسياسي .

2 – ارتفاع معدل تكوين رأس المال (المادي والبشري) في الاقتصاد بشكل عام وفي الأنشطة الرائدة بشكل خاص .

3 – تقدم الفنون الإنتاجية (التقنية) بشكل مستمر .

4 – وجود السوق .

1 - صلاحية المناخ الاقتصادي والسياسي :

يجمع رجال الاقتصاد على وجوب توفر المناخ المناسب وانه شرط أساسي وضروري لعملية التنمية الاقتصادية ويمكن الاختلاف في تحديد مفهوم الصلاحية.

فتقليد الأنماط التنظيمية في البلدان المتقدمة في الغرب أو الشرق قد لا تخدم هدف التنمية بل قد تسبب المزيد من التدهور الاقتصادي، اذ انه قد لا يتقبل المجتمع الأفكار والتنظيمات الغربية عنه ولا يتجاوب معها. وتؤدي المجهودات الإنمائية في مثل هذه الظروف المتميزة بالازدواجية الاجتماعية الى فقدان الناس تدريجياً لقدرتهم الذاتية على التحرك الصحيح في اتجاه التنمية (مثال لك سياسات الانفتاح والانغلاق وغيرها من السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستوردة) وهذا يعني بالنسبة للدول الإسلامية التمسك بالقيم التي ارساها خالق هذا الكون والتعامل بمقتضاها

2 - ارتفاع معدل التكوين الرأس المالي :

التكون الرأسمالي هو استخدام موارد المجتمع للمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو التوسع فيها ويتحقق ذلك من خلال الاستثمار رصيد رأس المال يكون في فترة ما فهو عبارة عن جميع الآلات والمعدات والمباني والطرق وغيرها من التجهيزات والموارد الأولية التي تساهم في العلمية الإنتاجية للمجتمع وننصف البلدان الأقل نمواً بمعدلات منخفضة في التكوين الرأسمالي وحسب نظريات التنمية الاقتصادية فإن على ان ارتفاع معدلات الاستثمار يعد من أهم العوامل المؤثرة في نمو الدخل القومي الحقيقي ويزيد فعالية الاستثمار لتكوين رأس المال اقترانه بعملية التقدم التقني وارتفاع كفاءة العمال الإنتاجية

توجه لتوسيع نظريات التنمية الاهتمام الى عملية التصنيع وخاصة الصناعات الثقيلة نحو معدلات مرتفعة من التقدم التقني التخصصي في نشاط ما ولكن للمجتمع المسلم تصوره الخاص ويمكن ترتيب أولويات الاستثمار في مثل هذا المجتمع على النحو التالي :

1 – الأنشطة التي تشبع الحاجات الاساسية للسكان كالمأكل .

2 – الاستثمار في الصناعات الحربية لما لها من أهمية في حماية الدولة .

رعاية وتسهيل التبادل التجاري وهذه تعتمد على الناشطين السابقين وما يتمتع به المجتمع من مزايا نسبية .

أما تمويل الاستثمار فيتم عادة من المدخرات المحلية للمجتمع إضافة الى المصادر الأخرى كعائدات الحكومة من انتاج السلع العامة كالنفط مثلاً والادخار الاجباري والتمويل الأجنبي ويؤدي التمسك بالتعاليم الإسلامية :

1 – نمو ادخار الافراد ليمكن استخدامها في الأغراض الاستثمارية .

2 – يحرم الاكتناز ويحبذ المشاركة في النشاط الاقتصادي .

3 – الإسلام يقدس العمل ويجعله في مرتبة العبادة والجهاد في سبيل الله وينهى عن الكسل والمسألة .

4 – ينهى عن الاكتناز والاحتكار والربا ويوجب الزكاة والارث .

ولاشك ان تفاعل الفرد مع تعاليم الإسلام السابق ذكرها ستؤدي الى زيادات مستمرة في معدلات نمو الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي ومن ثم معدلات التنمية .

أما أسلوب الادخار الاجباري ما يسمى بالتمويل عن طريق التضخم غير مرغوب فيه كأداة للتمويل لما يحدثه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية حيث تزيد السيولة النقدية دون أن تقابلها زيادة مكافئة في السلع والخدمات يتعلق بالتمويل الأجنبي فقبوله من عدمه يعتمد على نوع هذا التمويل فقد يكون في شكل قروض أو استثمارات مباشرة أو معونات حرة وهبات فالقروض غالباً ما تكون بفوائد محرمة شرعاً

الاستثمارات قد تقود الى السيطرة الأجنبية على بعض أنواع النشاطات والقطاعات الهامة كما يمكن ان تجر وراءها نفوذاً سياسياً خطيراً

3 – التقديم المستمر في الفنون الإنتاجية (التقنية) :

تعتبر التقنية من أهم المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية وقد أدرك شومبيتر بأن عملية التجديد (Innovation) هي لب عملية النمو الاقتصادي وان التقدم التقني هو ابرز عناصر هذه العملية حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار وبالتالي ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي .

تعريف التقنية تطبيق المعرفة العملية لحل احتياجات الانسان المادية وتيسير سبل الحياة وليس هناك شك في ان إدخال التحسينات التقنية على أساليب الإنتاج أدى إلى ارتفاع الإنتاجية وتحسين النوعية بشكل كبير والتقنية التي نرنو إليها أن تكون الدول قادرة على الابتكار والتجديد والتطوير بما يخدم مصالحها وليس الاعتماد على شراء منجزات التقنية أما النقل (أو الاستحواذ) السليم فهو الذي يقوم على أساس الاختيار والانتقاء لما هو مناسب مدعما بقدرات وإمكانات التطبيق والتوطين والتفريخ .

ومن أهم قنوات نقل التقنية (مرتبة من المهم الى الأهم) ما يلي :

1 – استيراد السلع والمعدات لانها في الغالب تجسيد تقنيات معينة .

2 – الأفلام والمنشورات والمتاحف والمعارض العلمية .

3 – مشاريع تسليم المفتاح .

4 – اتفاقيات التشغيل والإدارة والتدريب .

5 – اتفاقية استخدام التراخيص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية .

6 – الاستثمارات المباشرة .

7 – استقطاب الخبراء لا سيما العقول العربية والإسلامية المهاجرة .

8 – خدمات المكاتب الاستشارية ودور التصميم وغيرها .

9 – التعليم والتدريب وغيرها .

الهدف في المدى القصير هو تحسين سبل نقل التقنية وزيادة فعاليتها أما الهدف في المدى البعيد هو بناء القدرات التقنية الذاتية عن طريق رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات المناسبة .

ولدعم ذلك هدف الدولة الإسلامية ضمان الاستقلال الذاتي (السياسي ، الاقتصادي ، والتقني) وهذا يتطلب تطوير لوسائل الإدارة والتشغيل والإنتاج والنظم إضافة الى جيش قوي يحميها من هنا فإن طلب التقنية يجب ان يكون جزءاً من استراتيجية التنمية في أي دولة إسلامية .

4 – وجود السوق :

وجود مزايا نسبية كتوفير المواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة وغيرها . لا تعتبر كافية لقيام صناعة ما اذا لم يتوفر السوق القادر على استيعاب منتجاتها . ولكي تتمكن الدول المنتجة من تحقيق الوفورات الاقتصادية ينبغي ان تكون هذه الصناعات من ذات الحجم الكبير .

لمعظم الدول النامية (أو الإسلامية) فالمشكلة الحقيقية هو ضيق السوق الداخلية مما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج كما قد لا يكون بإمكان منتجات هذه الدول دخول الأسواق الأجنبية لعدم قدرتها على المنافسة ولوجود بعض القيود على السلع الأجنبية (الحماية) في بعض الأحيان وقد تعاني الدول النامية أيضاُ من انخفاض مرونة الطلب الأجنبي على منتجاتها التي تتكون معظمها من مواد أولية وذلك لظهور البدائل الصناعية وهذا يعني ان ضيق السوق داخلي وخارجي يعيق الاستثمار القومي وبالتالي يحد من طموحات ومعدلات التنمية .

ولو عدنا للفكر الاقتصادي في الإسلام لوجدنا ان الإسلام يعطي أهمية كبيرة لدور السوق فقد عرفت قريش التجارة الدولية منذ زمن طويل كما أمتهنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومارسها الصحابة من بعده .

ادخال العشور كأحد أساليب الحماية التجارية وللحد من مشكلة ضيق السوق لذلك قد يكون مناسباً لهذه الدول التعاون فيما بينها عن طريق انشاء أسواق مشتركة أو من خلال الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية .